إعداد : د. جمال فيصل حمد
المرحلة: الثالثة
المادة: بلاد عربية معاصر

المحاضرة الأولى

تأسيس الكيانات السياسية الاقليمية

أولاً: مملكة الحجاز (١٩١٦ – ١٩٢٥)

من الواضح أن ثورة الشريف حسين التي بدأت في ١٠ حزيران ١٩١٦ وأنهت الحكم العثماني في الحجاز من الناحية العملية. وقد اتجهت جهود الشريف حسين في الشهور التالية إلى إعادة الكيان السياسي العربي، واقرار شكل الحكم الذي ستسير عليه الدولة الجديدة، والتي تعد أول دولة عربية مستقلة تؤسس في القرن العشرين.

وفي ٢ تشرين الثاني ١٩١٦ اجتمع بعض أعيان الحجاز وذلك للنظر في اقتراح قدمة الامير عبدالله بن الحسين ويقوم على مبايعة الحسين "ملكاً على البلاد العربية". وقد لاحق ذلك في الاجتماع نفسه، فجرت مراسيم البيعة الخاصة. حيث قام الشيخ عيان مرداد بقراءة كتاب البيعة الذي تسلمه من الشيخ عبدالله سراج نائب رئيس الوزراء أمام الحسين والشخصيات التي حضرت المناسبة. وقد ألقى الحسين كلمة بين الحاضرين بعد البيعة أكد فيها بذل الجهود لإدارة البلاد والاقتداء بالقرآن الكريم والسنة النبوية طريقاً لحكم البلاد. ويذكر جورج أنطونيوس في كتابه "يقظة العرب" ان الأمير عبدالله طير نبأ بيعة الملك حسين إلى الحكومات المتحالفة والمحايدة بصفته وزيراً للخارجية، طالباً منها الاعتراف بهذا اللقب الجديد للشريف حسين لكن الحلفاء اعترضوا على التسمية، وابلغوا الملك حسين في الثالث من كانون الثاني ١٩١٧ أنهم يعدونه ((ملكاً على الحجاز)) فقط.

وفي ٦ تشرين الثاني ١٩١٦ تمت البيعة العامة للملك حسين في حرم مكة وسط حشود من أهالي مكة والوفود التي حضرت من مختلف المدن الحجازية وابتعت المراسيم الخاصة بالبيعة العامة أمام الناس اقبل بعدها الشيخ سراج على الشريف حسين وسلمه كتاب البيعة مصافحاً إياه اشارة لمبايعته. ليتبعه الحاضرون في مصافحة الملك الجديد.

ويشير الدكتور طالب محمد وهيم في كتابه "مملكة الحجاز" أن قيام المملكة رافقته بعض سمات الدول المستقلة ومن ذلك اتخاذ علم ذي ألوان ثلاثي هي الابيض والأخضر والأسود مع مثلث أحمر يتصل بأطراف الألوان الثلاثة. وهو العلم الذي سبق ان اشرنا إليه حين حديثنا عن

الجمعيات العربية القومية كالمنتدى الأدبي. كما عمد الحسين الى ايجاد عملة حجازية وأمر بتأسيس دار لضرب النقود ورافق قيام المملكة اصدار جريدة رسمية في مكة المكرمة بإسم "القبلة" برز عددها الأول في ١٥ آب ١٩١٦.

وكان يشرف عليها الملك حسين بنفسه وقد لعبت الجريدة التي استمر صدورها حتى ١٩٢٤ دوراً كبيراً في نشر أخبار الثورة العربية والدعوة إلى مبادئها القومية.

تشكلت الحكومة الحجازية الأولى في ٥ تشرين الأول ١٩١٦ من الوزراء التالية أسماؤهم:

- الأمير علي رئيساً للوكلاء (الوزراء)
- الشيخ عبدالله سراج نائباً لرئيس الوكلاء وقاضياً للقضاة
- الأمير فيصل وزيراً للداخلية
- الأمير عبدالله وزيراً للخارجية
- عزيز علي المصري وزيراً للحربية
- علي المالكي وزيراً للمعارف
- الشيخ يوسف بن سالم وزيراً للنافعة (الاشغال والمواصلات)
- محمد أمين وزيراً للأوقاف
- أحمد عبدالرحمن باناجه وزيراً للمالية
- الشيخ عبدالقادر عزاوي وزيراً للبرق والبريد
- الدكتور نديم وزيراً للصحة

أم السلطة التشريعية فقد تمثلت بمجلس الشيوخ الأعلى الذي تألف في نفس اليوم الذي شكلت فيه الوزارة ومهمته النظر في كل ما يتعلق بمصالح البلاد ومراقبة اعمال الدوائر الرسمية وتدقيق اللوائح القانونية المقدمة من قبل الحكومة واصدار قرار بشأن صلاحيتها ويلحظ الدكتور طالب محمد وهيم في كتابه المشار اليه آنفاً والذي كرسه لدراسة مملكة بالحجاز ان اعضاء هذا المجلس كانوا يعينون من قبل الملك حسين نفسه. وإن المملكة اعتمدت في تطبيقها للقوانين على نظام قضائي يستند الى الشريعة الاسلامية.

أما موارد الدولة فقد تكونت من الاعانات المالية البريطانية التي بلغت للفترة من ١٩١٦ وحتى ١٩٢٠ مبلغ (١١٠٠٠٠٠٠) جنيه استرليني. هذا فضلاً عن الضرائب والرسوم المفروضة على

الحجاج والواردات الآتية من الاموال المترتبة على رسوم البريد والبرق والطوابع فضلاً عن رسوم البلديات ورسوم الموانئ والكمارك.

وظل التقسيم الإداري للحجاز كما كان عليه في العهد العثماني حيث كان الحجاز ولاية تتكون من سنجقين وخمسة أقضية وست نواحي والسنجقان هما المدينة المنورة ومدينة جدة وظلت الاجهزة الإدارية العثمانية معمولاً بها فهناك الدائرة الداخلية وتتألف من القائمقام وموظفيه والدائرة الشرعية وتضم القاضي ورئيس الكتاب والمباشر والدائرة العدلية ودائرة المعارف والصحة ودائرة الطابو ودائرة البرق والبريد والدائرة المالية ودائرة الرسوم ودائرة الشرطة. وكانت المدن الحجازية الرئيسية تحظى بوجود دائرة بلدية خاصة بها يرأسها رئيس البلدية.

أم الجيش فلم يكن عند بدء الثورة سنة ١٩١٦ منظماً، وأنما كانت للحسين قوة صغيرة من الحرس في مكة اضافة الى قوة من القبائل التي كانت تتبعه عند دعوته لها لكن ظروف الثورة حتمت عليه الاهتمام بتنظيم قواته وتطويرها فتأسس اول مركز للتدريب في مدينة رابغ في ايلول ١٩١٦ حيث شكلت نواة الجيش العربي الذي اتسع ليصبح ثلاثة فيالق قاتلت خلال السنوات ١٩١٦ – ١٩١٨ على جبهات ثلاث شمالية وجنوبية وشرقية وقد تولى قيادة الجيش الأول الامير فيصل يعاونه العقيد مولود مخلص والجيش الثاني قاده الأمير عبدالله أما الجيش الثالث فقد قاده الأمير علي يعاونه العقيد نوري السعيد والمقدم علي جودت الأيوبي وفي اذار ١٩١٧ اصدر املك حسين أوامره بتاسيس المدرسة الحربية في الثكنة الكبرى في منطقة جرول بسكه وتحت اشراف وزير الحربية وكان معظم المشرفين عليها من الضباط العراقيين والسوريين وقد استهدفت المدرسة تخريج الضباط المدربين على الامور القتالية العسكرية وعهدت الحكومة مهمة حفظ النظام من الداخل الى جهاز الشرطة الذي تأسس في شباط ١٩١٧.

حاولت بريطانيا ربط الحجاز بمعاهدة معها مرتين كانت الأولى سنة ١٩٢١ أما الثانية فقامت في سنة ١٩٢٣ الا انها اخفقت ويرجع ذلك الى استياء الملك حسين من بريطانيا بسبب وعودها المتناقضة وفي مقدمتها اتفاقية سايكس – بيكو ووعد بلفور. ومع ان الحكومة البريطانية حاولت معالجة ذلك بتأكيدها على عزمها في اتاحة الفرصة الكاملة أمام العرب لاستعادة كيانهم السياسي واتحادهم مع بعضهم مع استعدادها لاسناد ذلك الا ان الملك حسين، لم يقتنع بالتأكيدات البريطانية. وأخذ يعرب عن مخاوفه من موقف بريطانيا من النزاع الهاشمي – السعودي وتشجيعها لسلطان نجد عبد العزيز آل السعود ورغبتها في تجنب اثارته في نزاعه مع الملك حسين حول مشاكل الحدود بين نجد والحجاز وحين استولى النجديون على الطائف تخلى الانكليز

عن الحسين، فتنازل عن العرش في ٣ تشرين الأول ١٩٢٤ لأبنه الملك علي الذي حاول اقناع بريطانيا باستمرار دعمها لمملكة الحجاز وتعهده بعقد معاهدة معها لكنها تيقنت من اشراف المملكة على الانهيار فاستكملت خطواتها في التخلي عنها حين اعلنت تجنب التدخل في النزاع بين الهاشميين والسعوديين. ولم تطل اقامة الملك علي في مكة لأكثر من اسبوع بعد اتمام مراسيم بيعته اذا اضطر الى اخلائها والانتقال الى جدة. بعد وصول القوات السعودية الى منطقة الزيمة القريبة من مكة ولم يكن مع الملك علي أكثر من ٢٠٠ – ٣٠٠ مقاتل وفي ١٦ تشرين الأول دخل السعوديون مكة بقيادة خالد بن لؤي وسلطان بن بجاد.

وفي ٨ كانون الاول ١٩٢٤ اصدر عبد العزيز بن سعود بياناً لأهالي مكة وضواحيها بين فيه هدفه الذي دفعه للسيطرة على الحجاز والمتمثل بنصرة الدين ودفع العداء الذي كان يكيده له الحسين، وعزمه على إقامة العدل ونصرة الضعيف وبالرغم من قيام بعض المحاولات للوساطة الشخصية بين الهاشميين والسعوديين لوقف القتال وترك الحجاز لأهله، إلا ان عبد العزيز بن سعود أقر في ٢ كانون الثاني ١٩٢٥ خطة الهجوم على جدة فحدثت المواجهة المباشرة بين المعسكرين في آذار ١٩٢٥ في معركة لم تدم أكثر من ساعات وأثر ذلك اضطر الملك علي أن يوسط القنصل البريطاني السيرريدربولارد لأنهاء حالة القتال والتسليم لأبن سعود بالأمر الواقع في ١٥ كانون الأول ١٩٢٥ وفي ١٧ كانون الأول تم الاتفاق على الشروط التي تقدم بها الملك على لتسليم عاصمته وأبرزها ضمان ابن سعود لسلامة أهالي جدة وتعهده بمنح العفو العام وتسفير الضباط والجنود الراغبين في العودة إلى أوطانهم ان رغبوا وفي ٢٢ كانون الأول غادر الملك علي جدة متوجهاً الى العراق ليستقر الى جانب أخيه الملك فيصل وبعد يومين دخل ابن سعود جدة لينهي بذلك أول دولة عربية مستقلة أنشأها العرب بعد تخلصهم من النير العثماني.

المصادر:

١. طالب محمد وهيم، مملكة الحجاز ١٩١٦ – ١٩٢٥ ، بغداد ، ١٩٨٢.
٢. ابراهيم خليل أحمد، تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر، الموصل، ١٩٨٦.
٣. جورج انطونيوس، يقظة العرب، ترجمة ناصرالدين الاسد واحسان عباس، بيروت، ط٢، ١٩٦٦.

المحاضرة الثانية

تأسيس الكيانات السياسية الاقليمية

ثانياً: المملكة السورية المتحدة

اشرنا فيما سبق الى أن المؤتمر السوري الام الذي انعقد في دمشق للفترة من ٦ – ٨ اذار ١٩٢٠ قد اتخذ قراراً ينص على "استقلال سوريا بحدودها الطبيعية". كما اختار الأمير فيصل بن الحسين ملكاً دستورياً بلقب صاحب الجلالة فيصل الأول. وقد اطلقت مئة طلقة وطلقة اعلاناً لولادة المملكة الجديدة وهو نفس علم الثورة العربية مع اضافة نجمة بيضاء في وسط المثلث الأحمر.وفي ٩ اذار ١٩٢٠ عين الملك فيصل علي رضا باشا الركابي رئيساً للوزراء وقد أحاط الركابي حكومات الحلفاء فوراً بإعلان الاستقلال وبعث الملك فيصل برسائل وبرقيات الى كل من الرئيس الاميركي ويلسن واللورد كرزن والجنرال اللنبي والجنرال غورو شارحاً لهم الاسباب الموجبة لإعلان وحدة سوريا واستقلالها وموضحاً لهم انشاء مملكة سورية متحدة لا تضر بمصالح الحلفاء.

وضع المؤتمر السوري القانون الاساسي (الدستور) الذي تألف من (١٤٨) مادة ونص على أن تكون سوريا ملكية دستورية وراثية في الاسرة الهاشمية وأن تدار البلاد على أساس اللامركزية مع وجود مجلس نواب منتخب بالاقتراع السري على درجتين وينتخب المجلس النيابي في كل مقاطعة اعضاء لمجلس الشيوخ بنسبة ربع نوابها في المجلس النيابي العام ويعين الملك عدداً مساوياً لنصف عدد الأعضاء المنتخبين ومدة النيابة اربع سنوات يجوز تجديد انتخاب النائب المنقضية مدته.

تشكلت الوزارة الجديدة في ١٠ اذار ١٩٨٢٠ برئاسة علي رضا الركابي رئيساً وعضوية سبعة وزراء عرف عنهم خبرتهم بالشؤون العامة وهم:

- رضا الصالح وزيراً للداخلية
- عبد الحميد قلطقجي وزيراً للحربية
- جلال زهدي وزيراً للعدل
- سعيد الحسيني وزيراً للخارجية
- فارس الخوري وزيراً للمالية
- ساطع الحصري وزيراً للمعارف
- يوسف الحكيم وزيراً للأمور النافعة (الاشغال)

كما عين يوسف العظمة رئيساً لأركان الجيش وعلاء الدروبي رئيساً لمجس الشورى وقد قدمت الوزارة بأنها أمام المؤتمر في ٢٧ اذار ١٩٢٠ استناداً إلى قرار سابق يقضي بجعل الحكومة مسؤولة تجاه المجلس في كل ما يتعلق بأساس استقلال البلاد التام الى أن تتمكن الحكومة من جمع مجلسها النيابي وتشير الدكتورة خيرية قاسمية في كتابها "الحكومة العربية في دمشق" الى أن الحكومة أكدت في بيانها على المحافظة على الاستقلال والمساواة الشاملة أمام القانون وحماية المصالح الأجنبية ونشر المعارف وتحسين الحالة الاقتصادية والساعدة التي تأملها، اذا دعت الضرورة، من الحلفاء من أجل تطورها الاقتصادي وانصرفت الوزارة بعد ذلك الى تنظيم فروع الادارة ووضع الخطط الاصلاحية والعمرانية وتحسين التعليم وتقوية الجيش.

بذل الملك فيصل جهوداً كبيرة من أجل الحصول على اعتراف الدول الكبرى بحكومته ويبدو كما تقول الدكتورة قاسمية في كتابها آنف الذكر أنه لم يوفق كثيراً في هذا المجال؛ فالولايات المتحدة الأميركية لم تبد اكتراثاً بأمر استقلال سوريا ولم تعترف بفيصل ملكاً. أم اللورد كرز فقد بعث للملك فيصل برقية في ٩ اذار بإسم الحكومة البريطانية ضمنها احتجاجها على اعلان الاستقلال. أما فرنسا فقد رفضت الاعتراف بشرعية قرارات المؤتمر السوري بإعلان الاستقلال واستمرت في اعتبار فيصل أميراً هاشمياً يدير البلاد بصفته قائداً للجيوش الحليفة ودعته الى أوربا لبسط قضيته لأن مستقبل الاجزاء العربية لا يزال بيد مؤتمر الصلح وهكذا لم تحصل المملكة السورية الناشئة على الاعتراف باستقلالها من الحلفاء الا "بشرط أن تقبل بالانتداب" الفرنسي على سوريا ولبنان والانتداب البريطاني على فلسطين وشرق الاردن.

عقدت الوزارة السورية اجتماعاً عاجلاً بعد اعلان الانتداب وقد واجه رئيس الوزراء رضا الركابي انتقاداً شديداً من اعضاء حكومته الذين اتهموه بالتهاون في اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الموقف لذلك قدم استقالته وتشكلت وزارة جديدة برئاسة هاشم الاتاسي في ٣ ايار ١٩٢٠ والتي دخلها كل من يوسف العظمة وزيراً للحربية والدكتور عبد الرحمن الشهيد وزيراً للخارجية وكانا يمثلان المعارضة الوطنية للعناصر المعتدلة التي ترغب بالتعاون مع بريطانيا وفرنسا. وقد اتخذت الوزارة الجديدة اجراءات رفعت من دعمها الشعبي. ومن ذلك اضافتها بعض المواد الى قانون التجنيد الاجباري بهدف توسيع نطاق التجنيد. كما سنت قانوناً لعقد قرض وطني بغية الحصول على الأموال الضرورية لضمان حاجات الدفاع وفي الوقت نفسه ضاعفت المنظمات الوطنية المختلفة جهودها ونشاطها في اعداد الشعب للدفاع عن الوطن في حالة نشوب حرب مع فرنسا. كما ازداد نشاط حركة المقاومة المسلمة ضد المواقع العسكرية الفرنسية بين

سوريا ولبنان الأمر الذي جعل الجنرال غورو يسحب قواته من الجبهة التركية ويحشدها على الحدود الغربية لسوريا. وفي هذه الاثناء شجع الجنرال غورو الانفصاليين في مساعيهم النشاطة لمنع دمج لبنان في سوريا وفي ١٤ تموز وجه الجرنال غورو انذاره الذي اشرنا اليه من قبل الى الملك فيصل وعند فجر الرابع والعشرين من تموز بدأت معركة ميسلون وقبل منتصف النهار ذاته توقف الجيش العربي السوري عن كل مقاومة واستشهد على ساحة المعركة وزير الحربية القائد يوسف العظمة. وزحفت الجيوش الفرنسية باتجاه دمشق وفي ٢٦ تموز استدعى الجنرال غوابة Goybet اعضاء الوزارة السورية الى اجتماع ليعلن أمامهم ان الملك فيصل يتحمل مسؤولية ما سماه بالاضطرابات الاخيرة في سوريا لذلك لم يعد معها من الممكن استمراره في حكم البلاد وقد حدد يوم ٢٤ تموز سنة ١٩٢٠ لمغادرة فيصل دمشق وقد غادر فيصل الاراضي السورية في طريقه الى حيفا، وذلك بعد انقضاء اثنين وعشرين شهراً على دخوله دمشق دخول الظافر المنتصر في الأول من شهر تشرين الأول ١٩١٨ وهكذا سقطت دولة الملك فيصل السورية المستقلة كما يقول المؤرخ هارولد تمبرلي Temperley في كتابه "تاريخ مؤتمر السلم في باريس" لأنها كانت تتعارض معارضة مباشرة مع مصالح فرنسا الاستعمارية ويمكن ان نضيف الى ذلك عاملاً آخر يتعلق بالموقف البريطاني، ذلك أن بريطانيا كانت تبحث عن وسيلة تعدل فيها اتفاقية سايكس – بيكو وخاصة في مجال ضم الموصل الغنية بالنفط الى مناطق نفوذها لذلك قدم لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا في ١٣ ايلول ١٩١٩ مذكرة الى كليمنصو رئيس الوزارة الفرنسية عرفت "بمذكرة لويد جورج بشأن الاحتلال المؤقت لسوريا وفلسطين والعراق ريثما يبرم أمر الانتداب" وقد نصت هذه المذكرة على انسحاب القوات البريطانية عن سوريا في غربي خط سايكس – بيكو بقوات فرنسية وتستبدل حاميات دمشق وحماة وحلب بقوات عربية على ان لا يبقى للحكومة البريطانية بعد انسحاب قواتها أية مسؤولية في المناطق التي يتم اخلائها. وهكذا اطلقت بريطانيا يد فرنسا في سوريا مقابل موافقة فرنسا على ضم الموصل الى منطقة النفوذ البريطاني. وقد كتب أحد المطلعين يقول: ان بريطانيا باعت سوريا بمنطقة الموصل الغنية بالنفط.

المصادر:

٤. خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨ – ١٩٢٠، القاهرة، ١٩٩٧ .

٥. زين نور الدين زين، الصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، بيروت، ١٩٧٧.

إعداد : د. جمال فيصل حمد
المرحلة: الثالثة
المادة: بلاد عربية معاصر

المحاضرة الثالثة

تأسيس الكيانات السياسية الاقليمية

ثالثاً: إمارة شرقي الاردن

ارتبطت نشأة امارة شرق الاردن برغبة الاسرة الهاشمية في مقاومة السيطرة الفرنسية على سوريا وخاصة في اعقاب سقوط المملكة السورية المتحدة فلم يمض على خروج فيصل من سوريا سوى بضعة اشهر حتى توجه الأمير عبدالله بن حسين من المدينة المنورة نحو معان في شرقي الاردن، وكانت حينذاك تابعة ادارياً لمملكة الحجاز، على رأس قوة عسكرية مؤلفة من ألفي مقاتل. وصل معان في ١١ تشرين الثاني ١٩٢٠ معلناً تصميمه على الزحف الى دمشق وإعادة فيصل الى عرش سوريا وطلب من السوريين التضامن معه وإعلان الثورة.

طلب بريطانيا وفرنسا من الأمير عبدالله العودة الى الحجاز بأسرع وقت ممكن وأبلغته بريطانيا بأنها لن تسمح بأن تتحول احدى المناطق الخاضعة لنفوذها بموجب الانتداب الى قاعدة لمهاجمة حليفتها في سوريا إلا أن الأمير عبدالله رفض الطلب البريطاني وأصر على أنه يقيم في أرض حجازية وساعده في ذلك حماس الأردنيين لقضية الاستقلال العربي وظهر ذلك من خلال عقد اجتماعات شعبية وارسال الوفود الى معان لدعوة الأمير عبدالله والالحاح عليه بالتقدم نحو عمان.

وصل الأمير عبدالله عمان في الثاني من اذار ١٩٢١ وقد استقبلته وفود من ارجاء شرقي الاردن معلنة الولاء له لذلك اضطر تشرشل وزير المستعمرات البريطاني الى دعوة الأمير عبدالله الى لقاء في القدس وتم معه عقد اربعة اجتماعات في اواخر اذار ١٩٢١ حاول خلالها الأمير عبدالله اقناع تشرشل بضرورة توحيد فلسطين وشرقي الاردن في دولة واحدة بزعامة أمير عربي غير ان تشرشل ابلغ الأمير عبدالله ان بريطانيا لا يمكنها تغيير سياستها المعلنة تجاه فلسطين وقد توصل الطرفان الى اتفاق كان بمثابة الاساس الذي قامت عليه امارة شرقي الاردن ويتضمن هذا الاتفاق تأسيس حكومة عربي وطنية في شرقي الاردن برئاسة الامير عبدالله تأخذ على عاتقها استكمال اجراءات الاستقلال التام. وقد تعهد الأمير عبدالله بعدم استخدام شرقي الاردن كقاعدة لأي هجوم ضد سوريا أو فلسطين ووافق على أن تحتفظ بريطانيا بقاعدتين

جويتين في عمان وزيزياء (الجيزة) وأن تسترشد الحكومة الجديدة برأي مندوب بريطاني يقيم في عمان.

كانت شرق الاردن في ذلك الوقت الجزء الوحيد من سوريا الذي لم يكن خاضعاً لاحتلال قوة عسكرية أجنبية بشكل مباشر وبالرغم من ان بريطانيا وضعته في اطار صك الانتداب الا أنها لم تضم المنطقة الى إدارة فلسطين بل اكتفت بتعيين ستشارين سياسيين للمساعدة في تأسيس حكومات محلية للمقاطعات الثلاث التي كانت تتألف منها البلاد آنذاك وهي حكومة اربد وحكومة السلط وحكومة الكرك لذلك بدأ الأمير عبدالله العمل بتوحيد المقاطعات الثلاث واختار مدينة عمان لتكون عاصمة لإمارته وفي ١١ نيسان ١٩٢١ شكل أول مجلس للوزراء وعين رشيد طليع رئيساً لهذا المجلس الذي سماه مجلس المشاورين ومنحه لقب الكاتب الإداري ومن بين المشاورين اضافة الى رشيد طليع حسن الحكيم وأمين التميمي وعادل ارسلان ونبيه العظمة ورشدي الصفدي وخير الدين الزركلي وسامي السراج وخالد الحكيم ومعظمهم من قادة حزب الاستقلال السوري، الذين تركوا سوريا وطردوا منها على ايدي السلطات الفرنسية وبعد ستة ايام من تأليف الحكومة الجديدة زار السير هربرت صموئيل المندوب السامي البريطاني في فلسطين مدينة عمان يرافقه السير وندهام ديدر السكرتير العام لحكومة فلسطين واللورد ادوارد هنري والكولونيل لورنس من أجل المشاركة في تأسيس الإدارة الجديدة وقد عين المندوب السامي جوليوس ابرامسن Abramson رئيساً للممثلين البريطانيين كما عين سبعة مستشارين سياسيين بريطانيين لمساعدة الأمير والاشراف على سير الادارة الجديدة وفي آب ١٩٢١ قدم رشيد طليع استقالته كما أقيل عدد من الموظفين المنتسبين الى حزب الاستقلال وذلك في اعقاب توتر العلاقات بين شرقي الاردن وسلطات الانتداب الفرنسي في سوريا اثر محاولة اغتيال المندوب السامي الفرنسي الجنرال غورو في ٢٣ حزيران ١٩٢١ واتهام الاردن بتدبير المحاولة والطلب من الحكومة الاردنية تسليم المتهمين بالحادث الا ان الحكومة الأردنية رفضت الطلب وقد عهد الى مظهر ارسلان بتأليف المجلس الوزاري الجديد الذي أطلق عليه "مجلس المستشارين".

لقد كان للدولة الجديدة مقومات قليلة تبني نفسها عليها فالبلاد فقيرة ومتخلفة ومعظم افراد السكان من المزارعين أو البدو والرحل واضطر الأمير أن يقيم في الخيام على رابية ماركا فترة من الزمن ولم يكن هنالك طرق معبدة ولا ارصفة ولا شبكة مياه ولا كهرباء ولا اتصالات هاتفية وكان الفريق العامل مع الأمير قليل الخبرة حتى ان مجلس المستشارين نفسه لم يكن يضم سوى اردني واحد في بدايته وكانت معظم المساعدة البريطانية تصرف على تطوير القوة العسكرية التي أنشئت لحفظ الأمن في البلاد وعرفت تلك القوة بإسم الجيش العربي وكان قائدها

الكابتن بيك captain peake ضابط بريطاني ، وفي سنة ١٩٢٨ صار الجيش العربي مؤلفاً من (٨٥٩) فرداً منهم ٥٣٥ من اصل أردني والبقية سوريين وفلسطينيين. وكانت نفقات الجيش في بدايته تشكل نسبة عالية من النفقات العامة وبنسبة تتراوح بين ٥١،٣٢ بالمئة ويدل هذا الرقم في بلد فقير كالأردن على الأهمية البالغة التي كانت تعلقها بريطانيا على هذا الجيش في فترة تأسيس الإمارة وفي سنة ١٩٢٩ استحدثت قوة جديدة بإسم "قوة حدود شرقي الاردن" وفي تشرين الثاني ١٩٣٠ تأسست قوة البادية وكانت بقيادة جون باجوت كلوب Clubb الملقب بـ (كلوب باشا) وفي سنة ١٩٣٦ اصبح كلوب باشا قائد للجيش الأردني.

وافقت عصبة الامم المتحدة في ٢٣ ايلول ١٩٢٢ على مذكرة بريطانية تستثني شرقي الاردن من نصوص صك الانتادب على فلسطين وهكذا تم الاعتراف الدولي بإمارة شرقي الأردن وتبع ذلك في ٢٥ ايار ١٩٢٣ اعتراف بريطانيا الرسمي بإستقلال شرقي الاردن وقد نظمت العلاقة بين الطرفين بمعاهدة وقعت في ٢٠ شباط ١٩٢٨ وتضمنت المعاهدة تعيين معتمد بريطاني في عمان يمثل حكومته وينوب عن المندوب السامي في فلسطين ويمثل حكومة شرقي الاردن في علاقاتها الخارجية كما تضمنت نصوصاً أخرى خاصة بالشؤون المالية والعسكرية وامتيازات الاجانب وتقديم كافة التسهيلات لتحركات القوات البريطانية الى غير ذلك من النصوص القاسية التي تكبل الإمارة بالقيود والالتزامات وفي ١٦ نيسان ١٩٢٨ صدر الدستور الأردني الذي تألف من (٧٢) مادة تتضمن النظام الأساسي للإمارة وينص الدستور على أن السلطة التشريعية مخولة للأمير عبدالله ولورثته الذكور من بعده يعاونه مجنسان أحدهما تنفيذي مكون من خمسة أعضاء والآخر تشريعي مكون من ستة عشر عضواً ينتخبون على درجتين وبالرغم من النصوص القاسية في المعاهدة الأردنية – البريطانية فقد صادق عليها المجلس التشريعي في ٤ حزيران ١٩٢٩.

واجهت المعاهدة معرضة شديدة من القوى الوطنية الاردنية ففي ٥ تموز ١٩٢٨ اجتمع الوطنيون في مؤتمر عام أنكروا فيه المعاهدة ووضعوا ميثاقاً وطنياً دع البلاد الى التمسك به، خلاصته التمسك بإستقلال الامارة كدولة عربية ذات سيادة كما تقدموا بمذكرة احتجاج الى المندوب السامي البريطاني عند زيارته عمان في نهاية السنة ١٩٢٨ وفي ١٠ نيسان ١٩٩٢٩ تأسس حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الذي ضم عناصر من المثقفين وزعماء العشائر لكن الأمير عبدالله أفسح المجال لقوى سياسية أخرى طغت على أهدافها مفاهيم ونزعات عشائرية اقطاعية منها حزب التضامن الأردني الذي أعلن عن نشاطه في اذار ١٩٣٣ وكان يؤكد على النظرة الاقليمية الأردنية وخاصة في مجال اشغال المناصب.

ومهما يكن من أمر فقد توالت احتجاجات الوطنيين على المعاهدة، وحين دعت الحكومة إلى أجراء الانتخابات قرروا مقاطعتها وقد استفاد الوطنيون من أحداث ثورة ١٩٣٦ في فلسطين لكي يشددوا في عدائهم للنفوذ البريطاني لذلك أعلنت وزارة المستعمرات البريطانية سنة ١٩٣٦ أنها توافق على أن يكون للأمير مجلس وزراء مسؤول أمامه بدل مجلس المستشارين القائم. كما صرحت له بحق التمثيل القنصلي في بعض الاقطار العربية المجاورة وفي ١٩٣٩ الغيت من المعاهدة البنود التي تحول دون توسيع الجيش وتحديثه كما عدل القانون الأساسي الاردني في الخامس من آب ١٩٣٩ وبما يضعف إلى حدما من رقابة المعتمد البريطاني ويزيد في الوقت نفسه من صلاحيات الأمير.

تأسست الوزارة الأردنية الجديدة في ٦ آب ١٩٣٩ برئاسة توفيق أبو الهدى وكان رئيساً للمجلس التنفيذي فأصبح رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية وقد استمر في منصبه برغم العديد من التغييرات التي تناولت أعضاء وزارته حتى تشرين الأول ١٩٤٤ حين خلفه سمير الرفاعي وفي ٢٥ ايار ١٩٤٦ اجتمع المجلس التشريعي الأردني بعد عقد معاهدة الصداقة والتحالف الأردنية – البريطانية لسنة ١٩٤٦ والتي حلت محل معاهدة ١٩٢٨ لتتخذ قرار اعلان البلاد الاردنية دولة مستقلة استقلالاً تاماً وذات حكومة ملكية وراثية نيابية وفي اليوم ذاته توج الأمير عبدالله في عمان ملكاً على الأردن بإسم ملك المملكة الأردنية الهاشمية وعند ذلك بدأت مرحلة جديدة في تاريخ الأردن الحديث.

المصادر:

١. هاني حوراني، التركيب الاقتصادي والاجتماعي لشرق الاردن، بيروت، ١٩٦٨.
٢. حسين فوزي النجار، الشرق العربي بين حربين، القاهرة، ١٩٦٣.